

مجلس الإدارة

الدورة 340، جنيف، تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر 2020

POL

قسم وضع السياسات

جزء العمالة والحماية الاجتماعية

التاريخ: ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠
الأصل: إنكليزي

البند الثالث من جدول الأعمال

العمل اللائق والإنتاجية

موجز: هذه الوثيقة مقدمة بهدف تعزيز المناقشة بشأن المحركات الرئيسية لنمو الإنتاجية وأثارها على العمل اللائق وخلق العمالة وتنمية المنشآت المستدامة.

الوحدة مصدر الوثيقة: إدارة المنشآت.

الوثائق ذات الصلة: إعلان مؤوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل.

إطار المناقشة ◀

١. تتشارك الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية في حرصها على زيادة الإنتاجية، وتراه حافزاً من أجل خلق عمل لائق ونمو شامل وازدهار مشترك. وقد كرست منظمة العمل الدولية نفسها منذ تأسيسها جهداً تحليلياً كبيراً بغية فهم العلاقة بين الإنتاجية والعمل اللائق. وإذ تبدأ منظمة العمل الدولية القرن الثاني من عمرها، يسترعي موضوع الإنتاجية اهتمامها العاجل والمركز. ويجعل الدمار الاقتصادي والاجتماعي الذي نتج عن جائحة كوفيد-١٩، هذه المسألة بالغة الأهمية.
٢. ويعيد إعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل^١ التأكيد على الرؤية التي تأسست عليها منظمة العمل الدولية، المتأصلة في السعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والديمقراطية والسلام العالمي عبر تضافر عمل الحكومات ومنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل. ويتلاقى الماضي والحاضر والمستقبل في إعلان المئوية، الذي يقدم خلفية عن التحديات المستمرة القائمة أمام تقاسم الازدهار وتحقيق العمل اللائق للجميع. وعلى هذا النحو، يربط إعلان المئوية القرن الأول من عمر منظمة العمل الدولية مع القرن الثاني من عمرها.
٣. ويسند إعلان فيلادلفيا إلى منظمة العمل الدولية "مسؤولية دراسة جميع السياسات والتدابير الاقتصادية والمالية الدولية والحكم عليها على ضوء [هذا] الهدف الأساسي" للعدالة الاجتماعية.^٢ وينظر إلى الإنتاجية على أنها المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي وخلق العمالة والإصلاح الاجتماعي. لكن كيف يمكن أن تترجم مكاسب الإنتاجية إلى عمل لائق للجميع في عالم عمل سريع التغيير؟ وما هي الخطوات التي يجب على الدول الأعضاء أن تتخذها من أجل زيادة الإنتاجية وبالتالي تضمن بها أن يولد نمو الإنتاجية منشآت أكثر استدامة ويفضي فعلاً إلى نمو الأجور؟ وما هي التدابير التي يمكن أن تساعد المنشآت على الابتكار والنمو بالتوافق مع تعزيز العمل اللائق، في بيئة شديدة التنافس؟
٤. ويتجدد الإلحاح على النقاش بشأن الإنتاجية بفعل التحديات الناشئة، لا سيما جائحة كوفيد-١٩، في عالم عمل يتسارع فيه تطور أسواق العمل ونماذج مشاريع الأعمال. وبالرغم من انتشار رقمنة العمل على نطاق واسع، إلا أن نمو الإنتاجية تباطأ في العديد من البلدان في العقود الأخيرة. وهناك مخاوف أيضاً بأن يزيد تفاقم هذا التباطؤ في الإنتاجية في أعقاب الجائحة بإلحاقها الضرر بالقدرات الإنتاجية لرأس المال والعمال. وإذا حدث هذا الأمر، سيكون الانتعاش في نمو الاقتصاد والعمالة بطيئاً وصعباً.
٥. بالإضافة إلى ذلك، هناك تقدم طفيف أو بطيء نحو التقارب العالمي في الإنتاجية، إذ: تتخلف المنشآت بالغة الصغر وراء المنشآت المتوسطة والصغيرة التي تتخلف بدورها وراء الشركات الكبرى؛ تتخلف المنشآت غير المنظمة وراء المنشآت المنظمة؛ تتخلف البلدان النامية وراء البلدان المتقدمة. وقد أدى انخفاض مطرد في الاستثمار العام في العديد من البلدان إلى زيادة تقويض تحقيق إنتاجية عمل أعلى عبر خفض الإنفاق العام على البحث والتطوير والبنية التحتية المحلية والترابط المادي والرقمي^٣ والتكنولوجيا الحديثة والابتكار.^٤ ويضاف إلى التحديات عدم موازنة المهارات ونقص الوصول إلى التعليم الجيد^٥ والخدمات الصحية.^٦

^١ مكتب العمل الدولي، *إعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل*، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٨، ٢٠١٩.

^٢ مكتب العمل الدولي، *إعلان فيلادلفيا*، الإعلان الخاص بأهداف ومقاصد منظمة العمل الدولية، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٢٦، ١٩٤٤، المادة ثانياً (د).

^٣ انظر:

International Trade Centre, *SME Competitiveness Outlook 2018: Business Ecosystems for the Digital Age*, 2018.

^٤ انظر:

David Alan Aschauer, "Is Public Expenditure Productive?" *Journal of Monetary Economics* 23, No. 2 (March 1989): 177-200. Alicia H. Munnell, "Why Has Productivity Growth Declined? Productivity and Public Investment", *New England Economic Review* (January 1990): 3-22.

^٥ انظر:

Gary S. Becker, *Human Capital: A Theoretical and Empirical Analysis with Special Reference to Education*, Third Edition (Chicago, University of Chicago Press, 1994).

^٦ انظر:

David Bloom, David Canning and Jaypee P. Sevilla, "The Effect of Health on Economic Growth: A Production Function Approach", *World Development* 32, No. 1 (2004): 1-13.

٦. ويضاف إلى تباطؤ الإنتاجية اتجاه مقلق آخر هو أن نمو الأجور لم يواكب النمو في إنتاجية العمل في العديد من البلدان على مدى العشرين عاماً الماضية.^٧ وقد ساهم هذا الاتجاه في خفض الأجر الوسيط وزيادة التفاوتات في الدخل وتقليص حصة دخل العمل في الناتج المحلي الإجمالي الوطني. ويمكن أن تؤدي السياسات العامة دوراً هاماً في تقويم هذا المسار. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تضمن سياسات تنمية المهارات والتعلم المتواصل تقاسم مكاسب التقدم التكنولوجي مع العمال على نحو أوسع نطاقاً. ويمكن أن يسهم تعزيز المفاوضة الجماعية في توزيع مكاسب الإنتاجية على نحو أكثر إنصافاً. علاوة على ذلك، يمكن أن تعزز سياسة التنافس نقل مكاسب الإنتاجية إلى الأجور عبر خفض وجود الإيجارات في أسواق المنتجات.
٧. وهناك مسألة أخرى ينبغي إيلاؤها الاهتمام ألا وهي أن قياس الإنتاجية محدود، لا سيما بسبب عدم قدرته على استيعاب المؤثرات الخارجية السلبية على غرار تغير المناخ. وحيث أن الإطار التقليدي لقياس الإنتاجية لا يظهر استخدام الموارد الطبيعية على جانب المدخلات ولا الجهود الرامية إلى خفض المنتجات الجانبية الضارة على جانب النتائج، فإن التقديرات التقليدية للإنتاجية تعجز عن استيعاب الاعتبارات البيئية. وهذا يعني أن البلدان التي تستهلك مواردها الطبيعية على نحو غير مستدام بهدف زيادة الناتج المحلي الإجمالي قد تبدو أكثر إنتاجية من البلدان التي تستهلكها على نحو أكثر تبصراً. وعلى نفس المنوال، فإن الجهود الرامية إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة لن يمكن إظهارها بصورة مناسبة في تقديرات الإنتاجية، الأمر الذي قد يدفع بالبلدان إلى اعتماد قرارات سياسية خاطئة. ومن أجل معالجة هذه المسألة، صممت طرق بديلة تحاول مراعاة هذه الاعتبارات البيئية في قياس الإنتاجية، على الرغم من أنها ما تزال تجريبية ولم تستخدم على نطاق واسع بعد على المستويين الوطني والدولي.^٩

◀ إعلان المنوية والإنتاجية

٨. يشدد إعلان المنوية، عبر تأكيده على أحد الأهداف المركزية لمنظمة العمل الدولية، على الحاجة إلى "رسم معالم ... مستقبل عمل تكون فيه العمالة كاملة ومنتجة ومختارة بحرية"، إضافة إلى الحاجة إلى "أماكن عمل منتجة" و"ظروف منتجة وصحية" في العمل. ومن الواضح أن دور المنشآت يشكل نقطة اتصال في معالجة مستقبل العمل؛ ذلك أن "الدور الذي تضطلع به المنشآت المستدامة، بوصفها مولدة للعمالة وحافزة للابتكار والعمل اللائق"، بات في هذه المرحلة تحدياً أكثر أهمية من أي وقت مضى. كما يقر الإعلان "بدور القطاع الخاص باعتباره مصدراً رئيسياً للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل من خلال تشجيع بيئة مؤاتية لتنظيم المشاريع والمنشآت المستدامة، لا سيما المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر ... من أجل توليد العمل اللائق والعمالة المنتجة وتحسين مستويات المعيشة للجميع". علاوة على ذلك، يشير الإعلان إشارة واضحة إلى العمل اللائق، داعياً جميع الدول الأعضاء إلى "تعزيز نمو اقتصادي مطرد وشامل ومستدام وتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع".
٩. غير أن أكثر إفادات الإعلان شمولية بشأن الإنتاجية تأتي في تحديده حيثما "يجب أن توجه منظمة العمل الدولية جهودها" عند "وفائها [...] بولايتها [...] ومواصلة تطوير نهجها المتمحور حول الإنسان من أجل مستقبل العمل". ويرتكز كل ما سبق على الحاجة إلى أن تكون جميع الإجراءات مراعية للبيئة. وهنا، يدعو الإعلان المنظمة إلى "تسخير [...] أقصى طاقات التقدم التكنولوجي ونمو الإنتاجية، بما في ذلك من خلال الحوار الاجتماعي، من أجل تحقيق العمل اللائق والتنمية المستدامة، بما يضمن الكرامة وتحقيق الذات بالترافق مع حصول الجميع على قسط عادل من المنافع".^{١٠}

^٧ انظر:

Joris Schröder, *Decoupling of Labour Productivity Growth from Median Wage Growth in Central and Eastern Europe*, Research Report 448 (Vienna Institute for International Economic Studies, July 2020).

^٨ انظر:

OECD, "Decoupling Of Wages From Productivity: What Implications For Public Policies?" *OECD Economic Outlook, Volume 2018, Issue 2*, (2018), Ch. 2.

^٩ للاطلاع على مثال على طريقة قياس الإنتاجية التي تدرج الاعتبارات البيئية، انظر:

OECD (2016), *Greening Productivity Measurement: Environmentally Adjusted Multifactor Productivity Growth, Policy Perspectives*.

^{١٠} إعلان منوية منظمة العمل الدولية، القسم ثانياً، الفقرة ألف "٢".

١٠. وسيكون الحوار الاجتماعي جوهرياً في تحقيق الوعد بنمو الإنتاجية عبر دعم نمو المنشآت المستدامة وتقاسم المكاسب مع العمال على نحو عادل في آن معاً. وتنبثق عملية وأهداف متلازمة من نص الإعلان الذي يشير إلى الطريق نحو حلقة حميدة من نمو الإنتاجية والعمل اللائق. ويسهل هذا بدوره تحقيق وضمان القدرات البشرية والتوزيع المنصف للنمو الاقتصادي.

◀ الاهتمام قديم العهد الذي أولته منظمة العمل الدولية إلى نمو الإنتاجية وتوزيع مكاسبها

١١. بحثت منظمة العمل الدولية عبر تاريخها مسألة الإنتاجية ضمن سياق ولايتها المتعلقة بالعدالة الاجتماعية. وتبين بعض الأمثلة أن معالجة إعلان المؤمية لموضوع الإنتاجية تنحدر أصولها من ذاك التاريخ.

١٢. وفي عام ١٩٣٧، كان تقرير المدير العام إلى مؤتمر العمل الدولي الثالث والعشرين موجهاً نحو الانتعاش من الكساد العظيم. وتشهد ملاحظات المدير العام بتلر على تركيز منظمة العمل الدولية الراسخ على الإنتاجية إذ إنها تتعلق بإمكانية تحسين الأجور وظروف العمل. والحلقة الحميدة التي وصفها إعلان المؤمية يعود تاريخها إلى باكورة تفكير منظمة العمل الدولية بالإنتاجية والعمل اللائق.

١٣. وقد كرس تقرير المدير العام إلى مؤتمر العمل الدولي الثالث والثلاثين عام ١٩٥٠ فصلاً من أجل "إنتاجية العمل" بهدف تركيز اهتمام المندوبين، على حد قول المدير العام مورس، "على إحدى القضايا الأكثر أهمية وصعوبة في العالم اليوم" بالنسبة إلى "جميع البلدان، سواء كانت كبيرة أم صغيرة، صناعية أم زراعية، متقدمة أم متخلفة". ويشدد مورس، مع إصراره على حتمية زيادة الإنتاج، على أنه يجب أن تكون التدابير المتخذة من أجل تحقيق إنتاجية أكبر "مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالجهود الرامية إلى ضمان توزيع عادل لثمار ... العمل" الذي يؤديه العمال. كما أشار إلى أن "الهدف المنشود من العمالة الكاملة في اقتصاد متنامٍ هو "التقدم بسرعة من أجل رفع مستوى معيشة الناس وتطوير حياة اجتماعية واقتصادية سليمة وصحية على المستويين الوطني والدولي".

١٤. وانخرط مورس في نقاش مستفيض بشأن العوامل التي تسهم في إنتاجية عمل أكبر، بما في ذلك التحديات أمام القياس والبيانات والتقدم التكنولوجي والتعليم والتدريب المهني والانتقال نحو صناعات أكبر إنتاجية والهجرة ومسؤوليات الاقتصادات المتقدمة تجاه الاستثمار في اقتصادات أقل تقدماً والعلاقات بين الإدارة والعمال والسلامة والصحة. وأشار إلى أن جميع هذه القضايا عملياً "تقع ضمن اختصاص منظمة العمل الدولية"، وهي بالتالي تحدد الولاية السياسية الكاملة لمنظمة العمل الدولية.^{١٢} بيد أن مورس شدد على أن "جانباً من مشكلة رفع الإنتاجية، الذي قد يكون أكثر ما يهم منظمة العمل الدولية، هو الحاجة إلى التوفيق بين مطالب العمال بأمن العمل والدخل وبين سعي شامل نحو إنتاجية أكبر".

١٥. وما فتئت منظمة العمل الدولية طوال تاريخها تعود إلى مسألة الإنتاجية وعلاقتها بالعمل اللائق، مستندة إلى ضرورتين توأمين هما نمو الإنتاجية ومكاسب متكافئة للعمال. وقد ناقشت التقارير الأخيرة بشأن اللوحة العامة العالمية عن العمالة والشؤون الاجتماعية، الصلة بين إنتاجية العمل والابتكار، إضافة إلى الرابط بين الإنتاجية وتغير المناخ.^{١٣} واستعرض تقرير العمالة في العالم للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥،^{١٤} على وجه التحديد، الأدلة على أثر أداء الإنتاجية على نمو العمالة والحد من الفقر على السواء. وبيّن أهمية رأب "الانقسام العالمي في الإنتاجية"، وخصوصاً في أجزاء الاقتصاد التي تعمل فيها غالبية الناس (على غرار الزراعة أو المنشآت الصغيرة أو الاقتصاد الحضري غير المنظم)، بالنسبة إلى محاربة الفقر وتحفيز النمو في التناجج والعمالة "اللائقة والمنتجة" على السواء. وقد أظهر تقرير الحماية الاجتماعية في العالم أن تحقيق حماية اجتماعية أفضل للعمال له آثار

^{١١} انظر: ILO, *Report of the Director-General*, International Labour Conference, 33rd Session, 1950, Ch.III.

^{١٢} استمر مورس في التشديد على السياسات اللازمة من أجل رفع الإنتاجية في تقارير لاحقة إلى المؤتمر. انظر على سبيل المثال: World Labour Report 1953, International Labour Conference, 36th Session, 1953.

^{١٣} انظر: ILO, *World Employment and Social Outlook 2018: Greening with jobs*, 2018.

^{١٤} انظر: ILO, *World Employment Report 2004-05: Employment, productivity and poverty reduction*, 2005.

إيجابية على إنتاجية العمل؛ كما أظهر أن برامج إعانات البطالة تدعم التحول الهيكلي للاقتصاد نحو مستويات أعلى من الإنتاجية^{١٥}.

◀ القرن الثاني من عمر منظمة العمل الدولية: نقيّم رصيدنا لنمضي قدماً

١٦. إنّ الوفاء بوعد إعلان المئوية يتطلب مع ذلك تحليلاً أدق للإنتاجية في ضوء الحقائق المعاصرة. ولا بد من بذل جهود جبارة من أجل خلق منشآت مستدامة والحفاظ عليها، الأمر الذي سيساعد العمال على تقاسم المنافع الناتجة عن ارتفاع الإنتاجية، وخصوصاً مع اقتراب موعد تحقيق برنامج التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٧. والاتجاهات الأخيرة مثيرة للقلق. فعلى مر العقدين الماضيين تباطأت إنتاجية العمل في معظم البلدان ذات الدخل المرتفع وفي بعض الاقتصادات الناشئة الرئيسية (مثل البرازيل وجنوب أفريقيا)، على الرغم من وجود استثناءات تستحق الذكر حيث تابعت الإنتاجية نموها بسرعة جيدة (على سبيل المثال، الصين والهند والعديد من اقتصادات جنوب شرق آسيا). بالإضافة إلى ذلك، وفي الوقت الذي دعمت فيه العولمة عملية تقارب الدخل بين الاقتصادات الناشئة والبلدان ذات الدخل المرتفع، استمر تزايد انعدام المساواة في الدخل داخل البلدان.

١٨. وينطبق ذلك تماماً على البلدان ذات الدخل المرتفع، التي حدث فيها تزايد في استقطاب سوق العمل، أي ظهور الوظائف ذات الدخل المرتفع والمنخفض مقارنة بالوظائف ذات الدخل المتوسط^{١٦}. وقد ارتبط هذا الاتجاه بظهور التكنولوجيات الرقمية في الثمانينات والتسعينات وحلول أجهزة الحاسوب وعدد أقل من الوظائف عالية المهارات من أجل تشغيلها (إجمالاً من خريجي الكليات) محل العديد من المهام المعرفية واليدوية التي كانت تنفذ باتتباع مجموعة من القواعد المقتنة (وتسمى أيضاً مهام روتينية)^{١٧}. وبعد أن أصبحت المهام الروتينية هي الأكثر شيوعاً في التصنيع وتوجه العمال ذوي المهارات المنخفضة نحو الخدمات غير المهدة بالأتمتة (على غرار النقل والخدمات الشخصية والغذاء والسكن)^{١٨}، ارتبط استقطاب سوق العمل أيضاً بتراجع التصنيع وتزايد الخدمات في العديد من الاقتصادات. وهناك من جادل مؤخراً بأن ظهور اقتصاد الأعمال الصغيرة، المتميز بالوظائف غير الدائمة ومنخفضة الحماية، يهدد بجعل سوق العمل أكثر استقطاباً بين عمال داخلين يتمتعون بدخل وحماية اجتماعية مناسبين وعمال خارجيين يفتقرون إليهما معاً.

١٩. ويمكن أن تؤدي الاتجاهات العالمية في الابتكارات التكنولوجية والتغيرات الديموغرافية وتغير المناخ والآثار طويلة الأجل لكوفيد-١٩، إلى تفاقم انعدام المساواة في الدخل داخل البلدان، وتستدعي بذلك سياسات علاجية بشأن أمور من بينها تنمية المنشآت والإرتقاء بالمهارات. واستناداً إلى هذه الخلفية، سيكون من الحاسم تعزيز نمو الإنتاجية، إلى المدى الذي تعتمد فيه قدرة البلد طويلة الأجل على تحسين متوسط مستوى المعيشة لديه على مقدرته على زيادة إنتاج العامل الواحد.

^{١٥} انظر:

ILO, *World Social Protection Report 2017-19: Universal social protection to achieve the Sustainable Development Goals*, 2017.

^{١٦} انظر:

Bruno Ducoudré and Véronique Simonnet, "Polarization(s) in Labour Markets", *Travail et Emploi*, 157 (2019): 7-12.

^{١٧} انظر:

David H. Autor, Frank Levy, Richard J. Murnane (2003), "The Skill Content of Recent Technological Change: An Empirical Exploration", *The Quarterly Journal of Economics*, 118(4), 1279-1333.

^{١٨} انظر:

Marten Goos, Alan Manning, Anna Salomons (2009), "Job Polarization in Europe", *American Economic Review*, 99(2), 58-63.

٢٠. ولا يمكن أن تحجب الحاجة الملحة إلى إحراز التقدم، رؤية الأشواط الكبيرة التي قطعت بالفعل نحو الحد من انعدام المساواة بين البلدان. وقد تراجع الفرق في الناتج المحلي الإجمالي للفرد بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠١٨ بين أغنى البلدان والأقاليم وأفقرها، وكذلك بالنسبة إلى فئات الدخل الأخرى في البلدان النامية.^{١٩} ويتمثل التحدي في وضع سياسات مبتكرة من أجل التخفيف من آثار الأزمات الصحية والاقتصادية العالمية المتواصلة، بما في ذلك جائحة كوفيد-١٩ الأقرب عهداً، التي قد تدمر التقدم المحرز في الحد من الفقر ورفع مستويات المعيشة.

٢١. ولم ينتج الانتعاش من الكساد العظيم بين عام ٢٠٠٨ وعام ٢٠١٠ المكاسب الاقتصادية اللازمة في الاقتصادات المتقدمة ولا في الاقتصادات النامية، حتى قبل جائحة كوفيد-١٩. وإنه لمن الضروري إشعال جذوة نمو الإنتاجية من جديد من أجل تعزيز تنمية مستدامة للمنشآت، وخصوصاً المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر، بهدف استحداث عمالة جيدة تصاحبها زيادة مكاسب دخل العمل. ويتطلب هذا الأمر استراتيجية متكاملة ومستندة إلى الأدلة ذات نهج طويل الأجل يهدف إلى تحقيق اتساق فعال للسياسات واللوائح والمؤسسات، في إطار بذل جهد خاص وعام مشترك من أجل وضع نمو الإنتاجية في صدارة الأهداف المجتمعة والاقتصادية، باستكشاف مصادر نمو الإنتاجية على السواء ضمن القطاعات وعن طريق إعادة تخصيص العمل نحو قطاعات أكبر إنتاجية.

٢٢. ويتركز ما يزيد على ثلثي إجمالي العمالة العالمية في الشركات بالغة الصغر (من ١ إلى ٩ عمال) والشركات الصغيرة (من ١٠ إلى ٤٩ عاملاً)،^{٢٠} حيث تكون الفجوات في الإنتاجية أوسع مقارنة مع الشركات الكبيرة وتظهر مواطن العجز في العمل اللائق في أوضح صورها. وفي البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على سبيل المثال، تسجل المنشآت بالغة الصغر في قطاع التصنيع مستويات إنتاجية تقارب ٤٠ في المائة مما تسجله الشركات الكبيرة (التي توظف ٢٥٠ عاملاً أو أكثر).^{٢١} وبقدر ما تكون الفجوة في الإنتاجية أوسع بين المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر وبين الشركات الكبيرة، بقدر ما تكون فوارق الأجور وانعدام المساواة في الدخل أكبر على الصعيد الوطني، وتكون الفرصة أقل للمشاركة في سلاسل التوريد والإمداد.

٢٣. وفي جميع البلدان المتقدمة والبلدان الأقل نمواً، عانت الإنتاجية من الركود ومن التراجع في بعض الحالات على مدى العقدين الماضيين،^{٢٢} على الرغم من التقدم التكنولوجي المحرز.^{٢٣} وفي الاقتصادات النامية والناشئة، لا يبدو أن التجارة الحرة قد أدت إلى زوال المنشآت الصغيرة وبالغة الصغر غير الفعالة وغير المنتجة. وكان من المتوقع أن يؤدي اشتداد المنافسة ونمو التصدير إلى إعادة تخصيص الموارد إلى المنشآت الكبيرة (الأكثر فعالية)؛ غير أن هذا لم يحدث.^{٢٤} وعوضاً عن ذلك، تعايشت فئة كبيرة من المنشآت الصغيرة وذات الملكية الفردية غير المنظمة مع عدد قليل من المنشآت الكبيرة المنظمة. وتدعو هذه الحقيقة إلى إعادة التفكير في النهج المتبع في تعزيز نمو الإنتاجية، وخصوصاً من أجل مساعدة البلدان الأقل نمواً على الخروج من فخ الدخل المتوسط وتحسين تنميتها الاقتصادية.

^{١٩} انظر: ILO, *World Employment and Social Outlook, Trends 2020*, 2020, 23.

^{٢٠} انظر:

ILO, *Small Matters. Global Evidence on the Contribution to Employment by the Self-employed, Micro-enterprises and SMEs*, 2019.

^{٢١} حسابات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، استناداً إلى قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لإحصاءات الأعمال الهيكلية والديموغرافية، تاريخ آخر اطلاع ٢٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٠.

^{٢٢} انظر:

Ana Paula Cusolito and William F Maloney, *Productivity Revisited: Shifting Paradigms in Analysis and Policy* (World Bank, 2018).

^{٢٣} انظر:

Jaana Remes et al., *Solving the Productivity Puzzle: The Role of Demand and the Promise of Digitization* (McKinsey Global Institute, 2018).

^{٢٤} انظر:

Jan De Loecker and Pinelopi Koujianou Goldberg, "Firm Performance in a Global Market", *Annual Review of Economics* 6, No. 1 (2014): 201-227.

٢٤. وهناك مجموعة واسعة من العوامل التي تحدد نمو الإنتاجية، يقع بعضها ضمن مجال نفوذ المنشأة (عوامل داخلية)، في حين أن بعضها الآخر عوامل خارجية. وتتضمن العوامل الخارجية بيئة أعمال مؤاتية وهيكلية الصناعة التي تعمل وتتنافس فيها المنشآت وأسواق أجنبية يمكن أن تؤثر على أسعار المدخلات. وتظهر الأدلة أن أغلب المنشآت تواجه تحديات في استدامة النمو السريع،^{٢٥} الأمر الذي يبين أنه من الضروري دعم المنشآت في تحديد القيود الداخلية أو الخارجية التي تعيق نمو الإنتاجية.

٢٥. وتشير بعض الدراسات إلى أن ممارسات الإدارة هي عوامل محددة أساسية في نمو الإنتاجية.^{٢٦} وتظهر الأدلة المستخلصة مما يقارب ٦٠٠٠ منشأة في ١٦ بلداً، بما في ذلك البرازيل والصين والهند، ترابطاً إيجابياً قوياً بين ممارسات الإدارة وأداء المنشأة،^{٢٧} مما يوحي بالتالي بأنه بقدر ما تكون نوعية الإدارة أفضل، بقدر ما يكون إجمالي إنتاجية العوامل أكبر. بالإضافة إلى ذلك، فإن مناخ العمل المحفز هو عامل أساسي لتعزيز نمو الإنتاجية وأداء المنشأة. وتظهر الأدلة أن بيانات العمل الجيدة تسهم على نحو كبير في زيادة نمو مبيعات المنشآت وإجمالي إنتاجية العوامل والربحية.^{٢٨}

٢٦. ومع دخول منظمة العمل الدولية القرن الثاني من عمرها، باتت العلاقة بين نمو الإنتاجية ونمو الأجور أضعف في العديد من البلدان. وقد أفضت الآراء المتباينة بشأن دور مؤسسات العمل في تقوية هذه العلاقة إلى فهم أكثر توازناً بأنه لا وجود لمقايضات بين ظروف العمل اللائقة وبيئة مؤاتية للمنشآت المستدامة.^{٢٩} ويمكن أن تؤدي مؤسسات العمل دوراً هاماً في توليد حلقة حميدة لنمو الإنتاجية والمكاسب التوزيعية.

٢٧. وقد أسهمت الخبرة البرنامجية لدى منظمة العمل الدولية إسهاماً كبيراً في هذا التوافق المتزايد. وأظهرت برامجها المتعلقة بالعمل الأفضل واستدامة المنشآت المسؤولة والقادرة على التنافس^{٣٠} أن تحسين التعاون في مكان العمل والتمثيل الفعال للعمال وإدارة الجودة والإنتاج والنظيف وإدارة الموارد البشرية والسلامة والصحة المهنية، إضافة إلى التدريب على مهارات الإشراف، وخصوصاً في صفوف المشرفات الإناث، جميعها أمور تؤدي إلى زيادة الإنتاجية. كما تساعد الإدارة الجيدة على التقليل من الحوادث في العمل^{٣١} وخفض معدل استبدال الموظفين والحد من خطوط الإنتاج غير المتوازنة (حيث يتكثف العمل على أحد خطوط الإنتاج في حين أن العمال على الخط الآخر جالسين دون عمل). كما تشير الأدلة إلى ارتفاع الإنتاجية والربحية المصاحبة لانخفاض الإساءة اللفظية والتحرش الجنسي.^{٣٢}

^{٢٥} انظر:

Arti Grover Goswami, Denis Medvedev and Ellen Olafsen, *High-Growth Firms: Facts, Fiction, and Policy Options for Emerging Economies* (World Bank, 2019).

^{٢٦} انظر:

Nick Bloom and John Van Reenen, "Measuring and Explaining Management Practices across Firms and Countries", *Quarterly Journal of Economics* 122, No. 4 (2006): 1351-1408. Miriam Bruhn, Dean Karlan and Antoinette Schoar, "What Capital is Missing in Developing Countries", *American Economic Review: Papers and Proceedings* 100 No. 2 (2010): 629-633. Chad Syverson, "What Determines Productivity?", *Journal of Economic Literature* 49, No. 2 (2011): 326-365.

^{٢٧} انظر:

Nicholas Bloom and John Van Reenen, "Why Do Management Practices Differ across Firms and Countries?", *Journal of Economic Perspectives* 24, No. 1 (2010): 203-224.

^{٢٨} انظر:

Thomas Farole et al., "Business Environment and Firm Performance in European Lagging Regions", World Bank Policy Research Working Paper 8281, 2017. Young Eun Kim and Norman V. Loayza, "Productivity Growth: Patterns and Determinants across the World", World Bank Policy Research Working Paper 8852, 2019.

^{٢٩} انظر: Farole وآخرون.

^{٣٠} انظر:

ILO/International Finance Corporation, "Better Work". ILO, "Sustaining Competitive and Responsible Enterprises (SCORE). Programme at a Glance".

^{٣١} انظر:

ILO, "Looking Back to Look Forward - Impact Evaluation of ILO SCORE Training in Peru", ILO SCORE Impact Study, August 2020.

^{٣٢} انظر:

ILO, *SCORE (Sustaining Competitive and Responsible Enterprises) Phase II final report 2017*, 2017, 36-37.

٢٨. بيد أن تجربتنا الأخيرة تظهر أن خلق حلقة حميدة بين الإنتاج ونوعية العمالة يتطلب وضع إطار سياسي متكامل. وعلى سبيل المثال، هناك دليل لا يقبل الجدل على أن الإنتاجية الشاملة تزداد عندما يشترك المزيد من المنشآت في الابتكار، والأهم من ذلك، أن خلق هذه الصلة بين الابتكار والإنتاجية يتطلب أن تستثمر المنشآت^{٣٣} والحكومات على نحو أكبر في البحث والتطوير. إذ تحتاج المنشآت إلى تكنولوجيات جديدة ويحتاج العمل إلى المهارات المناسبة. ويتطلب هذا الأمر دعماً عاماً قوياً من أجل الابتكار التكنولوجي وتنمية المهارات. والاستثمار العام الفعال وواسع النطاق هو شرط أساسي من أجل مجتمع تتمتع فيه جميع المنشآت بالقدرة على الازدهار من خلال الابتكار ويحظى فيه جميع العمال بفرصة تطوير قدراتهم.

◀ الاستفادة القصوى من حقبة جديدة من نمو الإنتاجية والانتقال العادل

٢٩. إن تزايد المنافسة والتغير التكنولوجي، لا سيما التحول الرقمي، هما من حيث المبدأ محركان رئيسيان لنمو الإنتاجية لكن هذا الأمر، كما ذكر سابقاً، لم يحدث إلا بشكل جزئي في العقدين الماضيين. وقد شهدت بعض الاقتصادات الناشئة الرئيسية، مثل الصين والهند، نمواً في الإنتاجية بفضل العولمة والالتحاق بالركب التكنولوجي، لكن نمو الإنتاجية قد توقف عملياً في الاقتصادات مرتفعة الدخل والاقتصادات الناشئة الأخرى (على سبيل المثال، البرازيل وجنوب أفريقيا).

٣٠. وقال روبرت سولو الحائز على جائزة نوبل ذات مرة العبارة المشهورة "يمكنك أن ترى عصر الحاسوب في كل مكان ما عدا في إحصاءات الإنتاجية". واستفيض في تحليل هذه العبارة، حيث رأى البعض أن التكنولوجيات الرقمية لم تحدث ثورة في عالم الإنتاج مثلما فعلت التكنولوجيات التي حفزت الثورتين الصناعيتين الأولى والثانية (وهي على التوالي، المحرك البخاري والكهرباء).^{٣٤}

٣١. إلا أنه قد لا تكون التحولات الرقمية أظهرت إمكانياتها الكاملة بعد لأن التكنولوجيات الرقمية، وإن كانت متاحة، لم تعتمد بعد على نطاق واسع في الاقتصاد والمجتمع، على سبيل المثال ضمن المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر أو في البلدان منخفضة الدخل. ومن هذا المنطلق، لا تزيد تكنولوجيا المعلومات الإنتاجية إلا عندما تصاحبها تحسينات تكميلية في ممارسات الأعمال ورأس المال البشري، وهذا ما يدعو بالتالي إلى وضع سياسات مناسبة في المجالين معاً.^{٣٥}

٣٢. ومن المهم أيضاً التمييز بين التغير التكنولوجي في زيادة العمل والتغير التكنولوجي في زيادة رأس المال. وهذا التمييز ضروري في وضع المزيج السياسي الصحيح بهدف منع تشوهات سوق العمل الناجمة عن التكنولوجيا ودعم تنمية مهارات العمال.

٣٣. وفي الاقتصادات الأكثر تقدماً، من ناحية أخرى، أدى إلغاء الضوابط و"آثار الشبكة" المرتبطة بما صاحبها في الوقت ذاته من ثورة رقمية وعولمة إلى ظهور الشركات العملاقة في مجال التكنولوجيا. ويعزى ذلك إلى حداثة بعض هذه الصناعات وسياسة المنافسة ولوائح مكافحة الاحتكار، التي تضطلع بدور هام في منع تركّز السوق في قطاعات ذات صلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٣٤. ولم يكن التحول التنظيمي للاقتصاد داعماً على الدوام لنمو الإنتاجية كما كان متوقعاً، على الأقل ليس في كل مكان. ولم يحدث ذلك في البلدان التي لم يكن فيها معدل التصنيع سريعاً كفاية من أجل استيعاب العمال الريفيين الذين فقدوا مكانهم في الزراعة، والتفتوا في معظمهم بالتالي إلى وظائف منخفضة الإنتاجية في قطاع الخدمات الحضري غير المنظم. ويرى رودريك على سبيل المثال، أنه على الرغم من التقارب الكبير بين البلدان ذات

^{٣٣} انظر: ILO, *World Employment and Social Outlook: Trends 2017*, 2017.

^{٣٤} انظر:

Robert J. Gordon, *The Rise and Fall of American Growth: The U.S. Standard of Living since the Civil War* (Princeton University Press, 2016).

^{٣٥} انظر:

Erik Brynjolfsson and Andrew McAfee, *Race Against the Machine: How the Digital Revolution Is Accelerating Innovation, Driving Productivity, and Irreversibly Transforming Employment and the Economy* (Digital Frontier Press, 2011).

الدخل المرتفع والبلدان ذات الدخل المنخفض في قطاع التصنيع، فإن التقارب الكلي يتعذر تحقيقه بسبب الحصة الضئيلة للعمالة في التصنيع في البلدان منخفضة الدخل.^{٣٦}

٣٥. ويتبع التقارب التركيز المتجدد على السياسات الصناعية التي اتخذت مع ذلك منحىً مختلفاً عن الماضي نحو تحسين أوسع نطاقاً لظروف إطار العمل (التعليم والمهارات وانفتاح التجارة وغيرها)، مما عزز روابط الأعمال والروابط بين الصناعة والجامعة ودعم التكنولوجيات الصاعدة (على سبيل المثال، اعتماد التكنولوجيات الرقمية، مثل الذكاء الاصطناعي أو سلسلة السجلات) بغض النظر عن القطاع الذي تنفذ فيه.^{٣٧}

٣٦. والاقتصاد غير المنظم شديد التباين. فهو مؤلف في الأساس من وحدات اقتصادية صغيرة غير مسجلة وذات مستويات مختلفة من التعقيد. وهي عادة أعمال بالغة الصغر تدفعها الحاجة وتوظف في معظم الأحيان عشرة عمال أو أقل من غير المعلن عنهم ومن ذوي المهارات المتدنية، بما في ذلك العمال المساهمون في الأسرة دون أجر، ويعملون في ظروف هشة دون حماية اجتماعية. ويتسم الاقتصاد غير المنظم بانخفاض الإنتاجية وانخفاض العائدات والأجور وتدني معدلات الادخار والاستثمار والافتقار إلى سبل الحصول على التمويل وتراكم رأس المال شبه المعدوم. وانخفاض الإنتاجية في الاقتصاد غير المنظم هو عائق كبير أمام نمو الإنتاجية الكلي ويؤدي إلى استمرار الفقر. وهو إلى حد كبير نتيجة ثانوية لحالات انخفاض الإنتاجية وانخفاض النمو، مما يخلق حلقة مفرغة يغذي فيها ركود الإنتاجية والسمة غير المنظمة استمرار بعضهما البعض ويؤدي إلى الوقوع في فخ الدخل المنخفض.

٣٧. وبالتالي، فإن استحداث الحوافز والحصول على التمويل عبر مصارف التنمية الوطنية أو القروض المدعومة من الحكومة وتنمية مهارات أصحاب الأعمال والعمال (بهدف تحسين تخصيص الموارد وممارسات الإدارة إلى جانب رفع إنتاجية العمل) وفرض ضرائب بسيطة وعادلة ووضع سياسات مكافحة الفساد وخلق مناخ أعمال مستقر ومنتج وتبسيط إجراءات التسجيل وما إلى ذلك، إنما هي تدابير أساسية من أجل زيادة إنتاجية وحدات الأعمال غير المنظمة وتسريع انتقالها إلى الاقتصاد المنظم.

٣٨. ويمكن أن يكون تغير المناخ محركاً للتغيير ونمو الإنتاجية - عن طريق اعتماد تكنولوجيات جديدة - لكنه قد يسبب أيضاً انقساماً في الإنتاجية بين البلدان والشركات التي تمتلك الموارد من أجل الاستثمار والابتكار والتكيف، وبين تلك التي تفتقر إليها. وفي هذا الصدد، سيكون من الضروري دعم الشركات في اعتماد تكنولوجيات أكثر اخضراراً ودعم العمال في الانتقال الأخضر، عن طريق تدريب مناسب وتدابير حماية اجتماعية مناسبة.

٣٩. وفي الختام، قد يكون أحد الأسباب المنطقية الأخرى لانخفاض الإنتاجية هو أن التدابير الحالية تعجز عن استيعاب النمو على نحو مناسب حيثما يتحقق، على سبيل المثال في قطاع الخدمات المتنامي في الاقتصادات المتقدمة والنامية على السواء.

◀ نهج النظام الإيكولوجي للإنتاجية سعياً إلى تحقيق مكاسب إنتاجية قوية ومطرودة من أجل تحقيق العمل اللائق

٤٠. يبين إعلان المنوية السبيل نحو نظام إيكولوجي للإنتاجية (انظر الشكل أدناه) من أجل تحقيق مكاسب إنتاجية مستدامة عبر العمل اللائق ومن أجله. وبالعالم هذا النهج محركات الإنتاجية ومواطن العجز في العمل اللائق عند المستويات الكلية والمتوسطة والجزئية بهدف الوصول إلى حلول تفيد الجميع من شأنها أن تحسن الإنتاجية وتوزع المكاسب بإنصاف. كما يعيد النظام الإيكولوجي للإنتاجية بناء شراكات إنتاجية مبتكرة بين العمال وأصحاب العمل، بما في ذلك عبر الحوار الاجتماعي، بغية معالجة قضايا مثل التعلم في مكان العمل والتوازن بين العمل والحياة والأجور. وهناك أمثلة عديدة على هذه الشراكات التي تطورت استجابة إلى التحولات في الهيكليات الاقتصادية ونظم الإنتاج وفي البيئات الاجتماعية والسياسية.

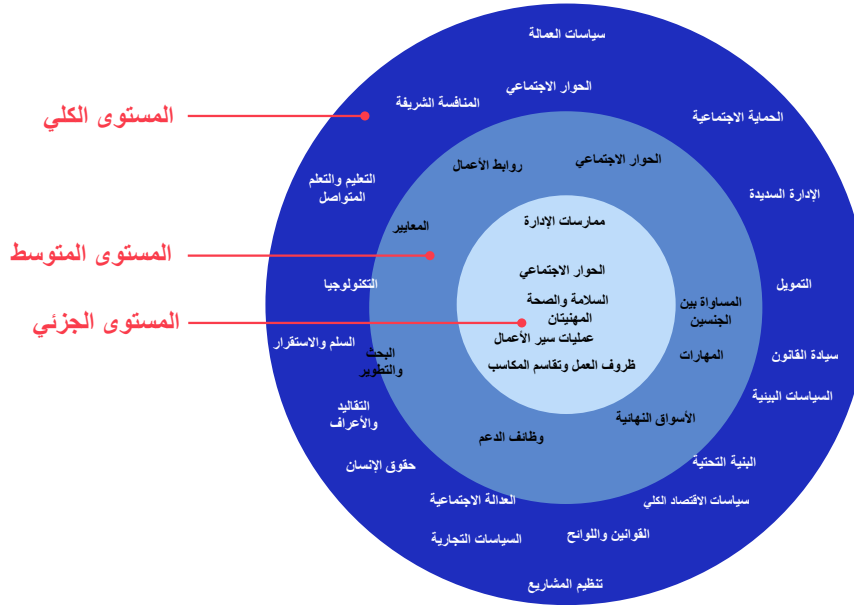
^{٣٦} انظر:

Dani Rodrick, "Unconditional Convergence in Manufacturing", *Quarterly Journal of Economics* 128, No. 1 (2013): 165-204.

^{٣٧} انظر:

OECD, "New Industrial Policies" in *OECD Science, Technology and Innovation Outlook 2016* (OECD Publishing, 2016).

◀ الشكل - النظام الإيكولوجي للإنتاجية



المستوى الكلي

٤١. على مستوى الاقتصاد الكلي، تتطلب زيادة الإنتاجية واستدامتها استثمارات في الناس والبنية التحتية والقطاعات الاستراتيجية، من أجل التصدي إلى محركات التغيير التحويلي. ويمكن للاستثمار العام المصمم والمدار بعناية "حشد" الاستثمار الخاص. ويبين التاريخ أن العديد من التكنولوجيات الجديدة التي أنشأت "شركات مشهورة" انبثقت عن برامج البحث والتطوير العامة. ولا بد لخطط التنمية الوطنية من تنفيذ سياسات متكاملة دعماً للتحويلات الهيكلية التي تفضي إلى إنتاجية أعلى إلى جانب استحداث عمل لائق في الوقت ذاته.

٤٢. ولقد حان الوقت من أجل إرساء الأسس لرفع نمو الإنتاجية على مستوى الاقتصاد الكلي. ومن منظور منظمة العمل الدولية، يمكن تحقيق ذلك غالباً عن طريق تحليل السياسات والمشورة السياسية وبناء قدرات صانعي السياسات والشركاء الاجتماعيين على الصعيد الوطني - وعبر الإسهام في تحسين الإنتاجية وظروف العمل على مستوى القطاعات والمنشآت.

٤٣. ولا بد من وجود مؤسسات عمل ونظم حماية اجتماعية تعمل بكفاءة من أجل ضمان تحول هيكلي شامل ودعم تكوين مكاسب الإنتاجية وترجمة ارتفاع الإنتاجية إلى ظروف عمل ومعيشة أفضل، الأمر الذي يسمح بدوره للعمال أن يحققوا قدراتهم ويسهموا إسهاماً كبيراً في الإنتاجية. وفي عالم عمل يتسم بتنامي التنوع في ترتيبات العمل، من الضروري لهذه المؤسسات أن تكيف أو توائم الترتيبات كي تضمن حصول جميع العمال على حصتهم العادلة. ويمكن أن يسهم الحد الأدنى للأجور والمفاوضة الجماعية في توزيع مكاسب الإنتاجية على نحو أكثر إنصافاً، ويمكن العمال في الوقت ذاته من رفع إنتاجيتهم إلى مستوى أعلى.

٤٤. ومع ذلك، يؤثر استثمار رأس المال وارتفاع كفاءة عملية الإنتاج كذلك على إنتاجية العمل، وهذا يعني أنه من الضروري وضع أصحاب العمل في الموضوع الصحيح - عبر خلق ظروف إطار العمل وسياسات الدعم المناسبة - من أجل الشروع باستثمارات منتجة.

٤٥. وتشجع المنتجات وأسواق العمل التنافسية عملية "التدمير الخلاق" التي يؤديها تنظيم المشاريع، والتي يمكن أن تكون محركاً لنمو الإنتاجية على المستوى الوطني. ويؤدي انفتاح التجارة دوراً مماثلاً، ليس عبر زيادة ضغوط المنافسة على الأعمال المحلية فقط بل عبر تمكين المنشآت المحلية من الوصول إلى المعرفة والتكنولوجيا الأجنبية أيضاً. ويمكن أن يدعم الاستثمار الأجنبي المباشر تنمية القطاعات المحلية الدنيا عبر ظهور شركات التوريد، لكنه قد يضع أيضاً ضغوطاً تنافسية قوية، بما في ذلك عبر تقديم أجور أعلى، على الشركات المحلية في القطاع نفسه.

٤٦. أما لوائح الأعمال (تراخيص الأعمال وتصاريح مزاولة الأعمال وغيرها) والضرائب العادلة فتجعل من الأيسر على أصحاب المشاريع مباشرة أعمالهم وتنميتها. كما تعزز تنمية القطاع المالي الاستثمارات التي تحسن الإنتاجية. وتقدم البنية التحتية التي تتضمن البنية التحتية المادية والرقمية على السواء، الدعم للإنتاجية عن طريق تسهيل الوصول إلى الأسواق وزيادته، على سبيل المثال بخفض تكاليف النقل أو تمكين البيع على شبكة الانترنت.

المستوى المتوسط

٤٧. على المستوى المتوسط، تتكون ظروف السوق من عناصر عديدة، على غرار درجة التنافس في صناعة معينة وأسعار المدخلات ووجود سلاسل قيم محلية أو إقليمية أو عالمية. ومن المتوقع أن تعزز مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيم إنتاجيتها - عبر قنوات الإيرادات المتزايدة وربما الأكثر استقراراً.
٤٨. ويمكن أن يدعم وضع أطر الكفاءة إضفاء الصفة المهنية على المهن الماهرة في قطاع بعينه، وبالتالي يعزز مهارات القوة العاملة ويحد من عدم تطابق المهارات في سوق العمل.
٤٩. وإذا اتسم قطاع بنسبة أعلى من المتوسط من الأشخاص العاملين لحسابهم الخاص والمنشآت البالغة الصغر، و/أو كانت فيه السمة غير المنظمة منتشرة على نطاق واسع، فإنه سيميل أيضاً إلى الانسجام بمستويات إنتاجية أدنى من متوسط الاقتصاد الوطني، ولهذا السبب فإن تشجيع الإرتقاء بالأعمال هو دائماً خيار سياسي ضروري من أجل دعم الإنتاجية وإضفاء السمة المنظمة، وفي الوقت ذاته تعزيز النظام الإيكولوجي نظراً إلى الأثر على القطاعات المرتبطة به. وبالتالي، يمكن أن تحفز روابط الأعمال على غرار المجموعات والتعاونيات والاتحادات نمو الإنتاجية عبر مساعدة المنشآت الصغيرة على تحقيق وفورات الحجم التي قد لا تكون قادرة على تحقيقها بمفردها، إضافة إلى تعزيز جهود إضفاء السمة المنظمة على الاقتصاد غير المنظم.

المستوى الجزئي

٥٠. أما على المستوى الجزئي، فإن وضع سياسات تهدف إلى تعزيز المنافسة الشريفة بين المنشآت أمر ضروري من أجل ضمان حصولها على فرصة الابتكار. وستكون المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وخصوصاً تلك الموجودة في الاقتصاد غير المنظم، بحاجة إلى دعم محدد تقني ومالي على حد سواء. وهذه المنشآت هي أصلاً مصدر رئيسي للعمالة وتمتلك إمكانيات هائلة لاستحداث وظائف جديدة والابتكار بمساعدة التكنولوجيا ولأن تصبح أكثر إنتاجاً وقدرة على التنافس في البيئة المؤاتية المناسبة. وعلى سبيل المثال، تتيح التكنولوجيات الرقمية وسلاسل القيم فرصاً جديدة أمام المنشآت الصغيرة والمتوسطة كي تشارك في الاقتصاد العالمي والإقليمي وتبتكر وتعزز الإنتاجية.
٥١. ويمكن للمنشآت أن تدفع بنمو الإنتاجية عن طريق جملة أمور منها تحديد المهارات المطلوبة وتوفير برامج التلمذة الصناعية وإنشاء دورات تدريبية مناسبة و/أو المساعدة على تعزيز المعايير البيئية وظروف السلامة في العمل.
٥٢. وقد حان الوقت أيضاً لاتخاذ إجراءات جماعية ومنسقة في صفوف المنشآت. إذ يمكنها العمل معاً على تعزيز المنافسة وتدريب المزيد من العمال على نحو أفضل ونشر مكاسب الإنتاجية على نطاق أوسع وبناء شراكات قوية مع العمال والحكومات.
٥٣. ويستجيب النظام الإيكولوجي للإنتاجية إلى واقع القرن الواحد والعشرين عن طريق إشراك الجميع في زيادة الإنتاجية والقدرة للاستخدام والنمو المستدام وتحقيق توزيع أكثر إنصافاً للمكاسب. وهذا هو جوهر العقد الاجتماعي المناسب من أجل التصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أمام مستقبل العمل. فالنهوض بالإنتاجية يفيد الجميع: إذ أنها تولد المزيد من الأرباح للمساهمين وتحسن ظروف العمل للعمال وتخفف الأسعار للمستهلكين.
٥٤. كذلك، يعني وضع الناس والعمل الذي يضطلعون به في صميم النظام الإيكولوجي للإنتاجية، أننا بحاجة إلى إعادة النظر في ما نوليه قيمة. وبقدر ما نولي القيمة إلى التقدم التكنولوجي والاقتصادي، يمكننا - بل ينبغي علينا - أن نولي القيمة إلى مساهمة العمل في رفاه الفرد والمجتمع. لكن تدابير النجاح الاقتصادي التقليدية تبدو غير مناسبة أكثر فأكثر في استيعاب وقياس الرفاه الحرية والكرامة والأمن الاقتصادي وتكافؤ الفرص، وهي أمور تقع في صميم العمل والنظام الإيكولوجي للإنتاجية معاً. وما لم نقس الاستثمارات في القدرات البشرية والمساهمات في الاستدامة البيئية وجميع أشكال العمل، مدفوع الأجر وغير مدفوع الأجر على السواء، فلن نستطيع قياس نجاحنا في خلق تنمية مستدامة.
٥٥. ويمكن أن يساهم التمثيل الجماعي للعمال أيضاً في نمو الإنتاجية عبر تعزيز الثقة والتعاون والقيم المشتركة. ومن شأن هذا الأمر أن يفضي إلى ظروف عمل وأجور أفضل مما يؤدي إلى زيادة تحفيز العمال وإنتاجهم، ويسهم في تحسين تنظيم العمل واعتماد تكنولوجيات جديدة وتعزيز الابتكار ودعم ممارسات العمل عالي الأداء وضمان بيئة عمل آمنة، إلى جانب حماية حقوق العمال وضمان الامتثال المناسب لمعايير العمل الدولية.
٥٦. وتمثل القوة العاملة والمهارات الإدارية معاً محركاً رئيسياً لنمو الإنتاجية على مستوى المنشأة. إذ أنّ المهارات الجيدة تحسن كفاءة عملية الإنتاج، وهي شرط مسبق لتمكين المنشآت من الابتكار أو استخدام التكنولوجيات

الرقمية. كما أن الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكار - سواء كانت مستندة إلى البحث والتطوير أم لم تكن - هي أيضاً محركات رئيسية لنمو الإنتاجية إذ تعزز التقدم التكنولوجي وتغيرات الفعالية.

٥٧. والحماية الاجتماعية المناسبة على مدى دورة الحياة هي أمر جوهري من أجل وجود قوة عمل منتجة وتمكين المديرين من جذب عمال أكثر مهارة واستبقائهم، إضافة إلى خلق بيئة عمل تساعد على بناء الثقة والتعاون والالتزام المتبادل على نحو أكبر.

٥٨. والمستويات الكلية والمتوسطة والجزئية ليست بطبقات؛ بل إنها تتفاعل مع بعضها على نحو مستمر بغية تحديد مستويات الإنتاجية ونمو الإنتاجية. وعادة ما تترك المحركات على مستوى المنشأة أثراً أكبر على الإنتاجية إذا تحققت شروط معينة أخرى على المستويين المتوسط والكلّي. وعلى سبيل المثال، أظهرت دراسة أجراها البنك الدولي على صناعة السيارات في المكسيك أن هذا الأثر، وعلى الرغم من وجود علاقة إيجابية بين استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأداء المنشأة، هو أكبر بالنسبة إلى المنشآت التي تواجه ضغوطاً تنافسية أشد لأن قطاعها أكثر انفتاحاً على التجارة مقارنة بغيرها. ونتيجة لذلك، يبدو أن المنشآت التي تواجه تنافساً أشد هي المنشآت التي تمتلك حوافز أكثر على زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٥٩. وسيكون لتنمية المهارات على مستوى المنشأة أثر أكبر على الإنتاجية إن وجد إطار كفاءة على مستوى القطاع يحدد المتطلبات المنظمة المتعلقة بمهنة ماهرة محددة. وفي المقابل، من المرجح أن تؤدي السمة غير المنظمة المنتشرة على نطاق واسع على مستويي القطاع والاقتصاد بأكمله، إلى تخفيض التزام أصحاب العمل بتوفير حماية اجتماعية للعمال والمشاركة في حوار في مكان العمل.